



الجمهورية اللبنانية  
وزارة المالية  
الوزير

2014/5/ 19

## كلمة وزير المالية ممثلاً رئيس الجمهورية في حفل التعاون مع البورصة العالمية

النص الرسمي لكلمة وزير المالية علي حسن خليل ممثلاً رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في حفل إطلاق اتفاقية التعاون مع البورصة العالمية -NYSE- Euronext للتزود بنظام تداول حديث ، فندق Four Seasons

يشرفني اليوم أن أكون بينكم ممثلاً فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الذي يحرص على تطوير جسور التعاون بين عراقية بورصة بيروت التي تجاوز عمرها الـ 90 عاماً بقليل وبين التطور المتسارع في البورصات العالمية . إن لبنان بشخص رئيسه وكل مكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية الذي يحرص على الالتزام بعمل المؤسسات وتطوير أدائها ودورها يهدف من وراء كل ذلك أن يتحقق الاستقرار الذي بدونه تعم الفوضى فتطال كل القطاعات دون استثناء . وفي هذه المناسبة التي نجتمع فيها معكم ككوكبة من الشخصيات المالية والاقتصادية نتطلع أن تنتظم بورصة الاستحقاق الذي نعيش زمنه لنلوج إلى ما يعود بالازدهار على بلدنا وإنساننا .

إن لبنان الذي يقدر كل الأنشطة التي تصب في تطوير قطاعاته المالية والاقتصادية والذي يفخر ببورصة عاصمته التي تعتبر واحدة من أقدم الأسواق المالية والتي صنفت

كأفضل سوق مالي في المنطقة في أوائل الخمسينات بوجود حوالي خمسين شركة نسعى اليوم معكم إلى أن نرفع عدد الشركات المدرجة التي لا تزيد عن 11 شركة في مفارقة لافتة ما يفرض علينا جميعاً أن نخوض مقاربات مختلفة تطال اقتصادنا الوطني من ناحية الهيكل والنمو والمرونة، ومن ناحية بنية شركاتنا ومؤسساتنا ونمط التمويل السائد أيضاً.

ليس طبيعياً ان تنمو البورصة في لبنان وسط ازمت اقتصادية داخلية واقتصار الحركة على النقد والمال فنمو الاقتصاد وخلق شركات جديدة ودخولها الى سوق العمل وحاجتها الى التوسع هي المدخل الحقيقي لتطوير الاسواق المالية وحال الانفصام بين تطور القطاع المصرفي اللبناني وحال الاقتصاد الوطني ليس قاعدة يمكن الارتكاز اليها وهو ما يفسر حال تراجع البورصة عما كانت عليه منذ نصف قرن

ان اجتذاب مزيد من الإدراجات في بورصة بيروت هو من بين أكبر التحديات التي تواجهها البورصة، الا إن العقبة الأساسية التي تحول دونها هي واقع وثقافة الشركات العائلية الموجودة لدى اصحاب الشركات ولجئهم إلى المصارف للاستدانة لتوسيع اعمالهم بدلا من طرح أسهم شركاتهم في البورصة.

ان التحدي المائل امام البورصة اليوم هو تحد ثلاثي: اولا في تطوير اداء ها ومواكبتها للتطورات التكنولوجية في العالم، وهو ما تقومون به اليوم عبر الاعلان عن النظام الجديد الذي ستعتمده البورصة وهو من الاحداث في العالم، ثانيا، تعميم ثقافة الادراج في بورصة واهميتها وتحفيز الشركات وزيادة اهتمامها، والاطلاع على مزايا الادراج في البورصة والفرص التي توفرها في الحصول على التمويل المتوسط والطويل الامد لتعزيز رسملة الشركات وتخفيض تكاليف الانتاج، وثالثا، عملنا كحكومة لتحفيز الاقتصاد وزيادة النمو عموما، وهو امر تضعه وزارة المالية نصب عينها ومن اهدافها الاساسية في المرحلة المقبلة.

وفي المقابل فان اجراءات قانونية عديدة جرى اتخاذها في محاولة لتطوير اداء بورصة بيروت منذ العام 1994 ..

وآخر هذه الاجراءات كان أقرار المجلس النيابي قانون الأسواق المالية الجديد رقم 2011/161 الذي وضع إطاراً لتطوير السوق المالي اللبناني وقد تم بموجب هذا القانون إنشاء هيئة الأسواق المالية بكافة أجهزتها ومنها الجهاز الرقابي على السوق المالي اللبناني المنظم وغير المنظم وتحديد مهامها وصلاحياتها.

كما نص القانون على تحويل بورصة بيروت وهي مؤسسة عامة الى شركة مساهمة خاصة مملوكة أسهمها كمرحلة أولى من قبل الدولة اللبنانية على أن تنتقل كافة الحقوق والموجبات والالتزامات والعقود الى الشركة الجديدة. ومن ثم تقوم الدولة اللبنانية بمرحلة تالية ببيع أسهم الشركة الى القطاع الخاص..

وقد أقر مجلس النواب قانون آخر يتعلق بالسوق المالي اللبناني وهو القانون 2011/160 الذي يحظر الاستغلال الشخصي للمعلومات المميزة في التعامل بالسوق المالية وهو قانون أساسي وهام لتطوير الأسواق المالية يضفي مصداقية أكبر تجاه المستثمرين المحليين والاجانب ويشكل ضماناً وحماية لحقوق صغار المستثمرين ويضفي مزيداً من الشفافية في الأسواق المالية.

ان وزارة المال تضع اليوم كمهمة مباشرة وعاجلة امامها وضع الموازنة التي يفتقدها لبنان منذ تسع سنوات والتي تتيح وحدها عودة الانتظام الى المالية العامة وفك التشابكات القائمة كما تعيد الاعتبار الى قيم الدستورالمنتهدك بفعل هذا الغياب ,اضافة الى ان اقرار الموازنة سيفتح بالضرورة الافق امام انطلاق حراك اقتصادي يحتاجه لبنان وينعكس على واقع الاستثمار والنمو وبالتالي ينشط الاسواق المالية.

باسمي وباسم فخامة الرئيس نبارك لكم ما تقومون به اليوم من تطوير تقني ليرافق مع تطور بحجم ونوعية الشركات المدرجة في البورصة ليرتد ايجابا على لبنان .

المكتب الإعلامي

